

نماذج من كتب التخرّيج التطبيقية

١. المؤلفات في تخرّيج كتب التفسير:

❖ تخرّيج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري:

أ. المؤلف: هو الحافظ جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف الزيلعي، الحنفي. توفي سنة (٧٦٢هـ)^(١).

ب. موضوع الكتاب:

تخرّيج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير «الكشاف» للزمخشري (٥٣٨هـ).

ج. منهج الكتاب وطريقة ترتيبه:

١. يذكر المؤلف عدد الأحاديث الواردة في كل سورة.
٢. ينقل الحديث كما أورده الزمخشري، ثم يذكر أسماء من رواه من الصحابة على سبيل الإجمال، ثم يبدأ بتخرّيج حديث كل صحابي.
٣. يُخرّج الأحاديث الواردة على سبيل الاستيعاب - باستثناء ما لم يقف عليه، وهو قليل -، فيتوسّع في ذكر الطرق.
٤. يحكم على الأحاديث والآثار؛ سواء بنقله عن الحفاظ المتقدمين، أو بنقله هو، مميزاً بين ما صحّ وما لم يصحّ، ومبيّناً ما فيها من علل ظاهرة أو خفية.
٥. يُنبّه على الاختلاف والزيادات في متون الأحاديث.
٦. يتكلّم عن الرواة تعريفاً، وجرحاً أو تعديلاً.
٧. ينبّه على أوهام من سبقه من العلماء.

ج. مزايا الكتاب:

امتاز هذا الكتاب بمزايا كثيرة، من أهمها:

١. أنه يُعدّ موسوعة حديثة، حيث بلغت أحاديث وآثار الكشاف (١٥٧٠) حديثاً وأثراً، وقد قام الزيلعي بتخرّيجها جميعها، إلا ما لم يقف عليه.
٢. يمتاز بالنقولات الكثيرة من كتب الأئمة التي ليست بين أيدينا، كتفسير ابن مردويه، وغيره.

٣. التنبيه على أوهام من سبقه من العلماء.

(١) الدرر الكامنة (٣/٩٥-٩٦)، والبدر الطالع (١/٤٠٢).

وهذا نموذج من الكتاب^(١):

٣٢- الحديث السادس عشر: قال رسول الله ﷺ: «بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظَّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قلت: رُوي من حديث بُريدة بن الحَصِيب، ومن حديث أنس، ومن حديث سهل بن سعد السَّاعدي، ومن حديث أبي الدرداء، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث زيد بن حارثة، ومن حديث أبي موسى الأشعري، ومن حديث أبي أمامة، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث حارثة بن وهب الخُزاعي رضي الله عنهم أجمعين.

أما حديث بريدة فرواه أبو داود والترمذي في الصلاة من حديث إسماعيل بن سليمان، عن عبد الله بن أوس، عن بريدة بن الحَصِيب، عن النبي ﷺ قال: «بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ...» الحديث، قال الترمذي: حديث غريب انتهى.

ورواه الدارقطني في سننه، وقال: تفرَّد به إسماعيل بن سليمان الضَّعْبِي، عن عبد الله بن أوس. انتهى

ورواه البزار في مسنده والنسائي في كتاب الكنى، وسكت عنه.

أما حديث أنس فرواه ابن ماجه، حدثنا مجزأة بن سفيان، ثنا سليمان بن داود الطائفي، عن ثابت البناني، عن أنس مرفوعاً نحوه.

ورواه الحاكم في مستدركه وسكت عنه، وسنده عن داود بن سليمان ابن مسلم، ثنا أبي، عن ثابت البناني به، وكذلك رواه النسائي في كتاب الكنى نحو الحاكم، قال ابن طاهر: لم يُتَابَع داود عليه، وهو عن ثابت غير ثابت. انتهى

وأما حديث سهل بن سعد الساعدي فرواه ابن ماجه أيضاً من حديث زهير بن محمد التَّمِيمِي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً، فذكره.

ورواه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهد، ثم أخرجه عن أنس، وسكت عنه.

وأما حديث أبي الدرداء فرواه ابن حبان في صحيحه في النوع الأول من القسم الأول، عن مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء مرفوعاً، فذكره.

وأما حديث ابن عباس فرواه الطبراني في معجمه، ثنا محمد بن زكريا الغلابي، ثنا العباس بن بكار الضبي، ثنا أبو هلال، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس مرفوعاً، فذكره.

وأما حديث ابن عمر فرواه الطبراني أيضاً، حدثنا أحمد بن داود المكي، ثنا إسماعيل بن عبد الله بن زرار، ثنا داود بن الزبرقان، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر نحوه.

(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف (١/ ٥٢- ٥٥، رقم ٣٢).

وأما حديث زيد بن حارثة فرواه الطبراني أيضًا، عن سليمان بن أحمد الواسطي، عن الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن، عن عروة، عن أسامة بن زيد، عن أبيه زيد بن حارثة مرفوعًا، فذكره. ورواه ابن عدي في كتابه «الكامل» وقال: لم يبلغني هذا الحديث بهذا الإسناد إلا عن سليمان هذا، وهو عندي ممَّن يَسْرِق الحديثَ ويشتهه عليه، وإنما بهذا الإسناد أنَّ النبي ﷺ نَضَحَ فَرْجَهُ. انتهى

وأما حديث أبي موسى الأشعري فرواه الطبراني في معجمه أيضًا، ورواه البزار في مسنده من حديث علي بن زيد، عن الحسن، عن أبي موسى مرفوعًا.

وأما حديث أبي أمامة فرواه الطبراني أيضًا.

وأما حديث عائشة فرواه الطبراني في معجمه الوَسَط، حدثنا أحمد بن محمد ابن صدقة، ثنا أبو الحسين الرهاوي، ثنا قتادة بن الفضل بن قتادة، عن الحسن بن علي الشروي، عن عطاء، عن عائشة، عن النبي ﷺ، فذكره، ثم قال: لم يروه عن عطاء، عن عائشة إلا الحسن، تفرَّد به قتادة بن الفضل.

وأما حديث الخدري فرواه أبو داود الطيالسي في مسنده، ثنا عبد الحكم، ثنا أبو الصَّدِّيق الناجي، عن أبي سعيد مرفوعًا فذكره.

وأعلَّه ابنُ الجوزي في كتابه «العلل المتناهية» بعبد الحكم السدوسي، ونقل عن ابن حبان أنه قال: لا يَحِلُّ كَتَبُ حديثه.

وأخرجه أبو يعلى المَوْصلي في مسنده، عن عبد الحكم بن عبد الله القاص، ثنا أبو الصَّدِّيق الناجي به.

وأما حديث حارثة بن وهب الخزاعي، فرواه أبو حفص عمر بن شاهين في كتاب «الترغيب» له، حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا إبراهيم بن موسى الجوزي، ثنا عبد الرحيم بن يحيى الديلي، ثنا ابن عطاء بن مسلم، عن أبيه، عن إبراهيم النخعي، عن معبد بن خالد الجهني، عن حارثة بن وهب الخزاعي مرفوعًا فذكره، وزاد: قال يعني صلاتي الفجر والعشاء. انتهى.

❖ الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف:

أ. المؤلف: هو الحافظ شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، العسقلاني، الشافعي. ولد سنة (٧٧٣هـ)، وتوفي سنة (٨٥٢هـ) ^(١).

ب. موضوع الكتاب، وسبب تأليفه:

هو تلخيص لكتاب الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف، ألَّفه ليُكَمِّلَ تخريجَ ما

(١) الجواهر والدرر (١/١٠١، ٣/١١٩٣)، والضوء اللامع (٢/٣٦-٤٠)، والبدر الطالع (١/٨٧-٩٢).

أَغْفَلَهُ الزَّيْلَعِيُّ، مُسْتَوْفِيًا لِمَقَاصِدِهِ.

ج. منهج الكتاب وطريقة ترتيبه:

١. تابع الكتاب الأصل في ترتيبه، وذكر الأحاديث والآثار كما وردت في الكشف، إلا أنه قد يُقَدِّم أو يُؤَخِّر في مواضع يسيرة.

٢. لم يذكر عددَ الأحاديث في بداية كلِّ سورةٍ كما صنع الزَّيْلَعِيُّ، ولم يذكر أسماء من روى الحديث من الصحابة قبل التخريج، بل يشرع في تخريج الأحاديث مباشرة، واكتفى بالفصل بين الأحاديث بقوله: (حديث فلان)، ويذكر اسم الصحابي، أو (حديث كذا) ويذكر لفظ الحديث.

د. مزايا الكتاب:

امتاز هذا الكتاب بمزايا كثيرة، من أهمها:

١. ما استدركه على الكتاب الأصل؛ بتخريج ما فاتته تخريجه.

٢. لم يقتصر الحافظ على نقل كلام الزيلعي، بل زاد عليه في بعض طرق الأحاديث، وزاد في المصادر ونحو ذلك.

٣. تعقَّب الزيلعيَّ في مواضع؛ مُنَبِّهًا على بعض الأوهام التي وقع فيها. وهذا نموذج من الكتاب^(١):

(٢٣٥- حديث) «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ الاستِطَاعَةَ بِالزَادِ وَالرَّاحِلَةِ». (١:٢٠٤:٢٦) الترمذي، وابن ماجه من حديث ابن عمر، بلفظ: «السبيل الزاد والراحلة» فيه إبراهيم بن يزيد الجوزي، وهو ضعيف، والحاكم من حديث أنس، وهو معلول. وأخرجه الدارقطني والحاكم من رواية قتادة، عن أنس، لكن قال البيهقي: الصواب عن قتادة، عن الحسن مرسلًا. وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس، وإسناده ضعيف. والصحيح عنه قوله. كما أخرجه ابن المنذر وقال: لا يثبت مرفوعًا. وفي الباب عن علي، وابن مسعود، وعائشة، وجابر، وعبد الله بن عمر. وأخرجها الدارقطني بأسانيد ضعيفة.

(١) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشف (٢٩).

فمما زاده الحافظ ابن حجر في هذا المثال على عمل الزيلعي:

١. الحكم على الطرق التي ساقها. ٢. نقل رواية الدارقطني. ٣. نقل كلام البيهقي، وكلام ابن المنذر. ٤. ذكر الأحاديث الواردة في الباب.

٢. المؤلفات في تخريج أحاديث كتب الفقه:

* المذهب الحنفي:

❖ نصب الراية لأحاديث الهداية:

أ. المؤلف: هو الحافظ الزيلعي، وقد تقدمت ترجمته.

ب. موضوع الكتاب:

تخريج الأحاديث الواقعة في كتاب «الهداية» في الفقه الحنفي للمرغيناني (٥٩٣هـ).

ج. منهج الكتاب وطريقة ترتيبه:

١. يضع المؤلف عنواناً للباب أو المسألة التي يتكلم عنها صاحب «الهداية»، ثم يُرقِّم كلَّ حديث مرفوعٍ يذكره المؤلف، ولا يُرقِّم الآثارَ الموقوفة والمقطوعة.

٢. يذكر الحديث الذي استدللَّ به المؤلف، ثم يُعقِّب ذلك بقوله: (قلت).

٣. يذكر أسماءَ مَن روى الحديث من الصحابة على سبيل الإجمال، ثم يُخرِّج حديث كلِّ صحابيٍّ من مصادره الأصلية، ويستوعب ويتوسَّع في ذكر الطُّرق والمتابعات والشواهد، ويُبيِّن مواضع الأحاديث في مصادرها.

وقد يُخرِّج الحديث مباشرةً، من غير تعداد رواته من الصحابة ابتداءً.

٤. يذكر الأحاديث العاضدة للحديث الذي ذكره المؤلف، ويُسمِّي هذه الأحاديث (أحاديث الباب)، ثم إنَّ كان في المسألة خلافٌ ذكره وذكر الأدلة التي استدللَّ بها المخالفون، وسماها (أحاديث الخصوم)، ثم يحكم عليها.

٥. يحكم على الأحاديث، ويُبيِّن ما فيها من عللٍ ظاهرة أو خفية، ويعتني بنقل أحكام الأئمة الثُّقَداء، ويُناقش أحكامهم ويتعقَّب ويستدرِّك.

٦. كثيراً ما يُطلق كلمات مثل: (غريب) أو (غريب جداً)، ويعني بها الأحاديث التي لم يقف عليها؛ إما مطلقاً، أو من الوجه الذي ذكره المصنف.

ج. مزايا الكتاب:

امتاز هذا الكتاب بمزايا كثيرة، من أهمها:

١. يُعد موسوعة حديثة ضخمة لأحاديث الأحكام؛ فقد حوى (١٠٦٢) حديثاً، غير الشواهد والآثار.
 ٢. يعتبر من أشهر وأهم كتب التخريج، وأغزرها فوائد، وأكثرها تحقيقاً، وعليه عوّل من جاء بعده، كالحافظ ابن حجر وغيره.
 ٣. ما في الكتاب من نقولات كثيرة عن الأئمة، وبعضها ليست بين أيدينا.
 ٤. التنبيه على أوهام من سبقه من العلماء، سواء في النقول أو الأحكام.
 ٥. تخريج الأحاديث التي تستدل بها المذاهب الأخرى.
- وهذا نموذج من الكتاب^(١):

فصل في البئر

الحديث الحادي والأربعون: حديث الأمر بتطهير المساجد، قلت: فيه عن عائشة، وسمرة بن جندب؛

أما حديث عائشة، فأخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه في كتاب الصلاة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور، وأن تُنظَّفَ وتُطَيَّبَ» انتهى. ورواه ابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده، وأخرجه أبو داود، وابن ماجه، عن زائدة بن قدامة، عن هشام به، وأخرجه الترمذي، وأحمد، عن عامر بن صالح الزبيري، عن هشام به، ثم أخرجه الترمذي عن عبدة، ووكيع، وسفيان، ثلاثتهم عن هشام، عن أبيه: أن النبي - مرسلًا - قال: وهذا أصحُّ من الأول. انتهى. وأخرجه ابن ماجه أيضًا، عن مالك بن سعيّر، عن هشام به مُسنَدًا، وأخرجه البزار في مسنده، عن يونس بن بُكير، عن هشام به مُسنَدًا، وعن عامر بن صالح، عن هشام به، وعن زائدة، عن هشام به كذلك، ثم قال: ولا يُعلم أسنده غير هؤلاء، وغيرهم يرويه عن هشام، عن أبيه مرسلًا. انتهى. قلت: فاته حديث مالك بن سعيّر - كما تقدم - عند ابن ماجه، وله عذره. وأما حديث سمرة، فأخرجه أبو داود عن حبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان، عن أبيه سمرة أنه كتب إلى بنيهِ: «أما بعد فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان يأمرنا أن نصنعَ المساجدَ في دورنا، ونُصلِحَ صِيْنَعَتَهَا، ونطهرها» انتهى. وسكت عنه أبو داود، ثم المنذري بعده.

* المذهب المالكي:

❖ الهداية في تخريج أحاديث البداية:

أ. المؤلف: هو الشيخ المحدث أبو الفيض، أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَّاري ولد سنة (١٣٢٠هـ)، وتوفي سنة (١٣٨٠هـ)^(١).

ب. موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

خرَّج فيه الغماريُّ أحاديث «بداية المجتهد» لابن رشد، وجمع أدلة المذهب المالكي، وبلغ عدد الأحاديث والآثار (١٧٩٩) حديثاً وأثراً.

ج. منهج الكتاب وطريقة ترتيبه:

١. اقتصر في تخريجه على الأحاديث المرفوعة، فلم يتعرَّض للآثار الموقوفة أو المقطوعة.

٢. ينقل الحديث الذي أورده المؤلف، ثم يذكر أسماء من رواه على سبيل الإجمال، ثم يُخرِّجه تخريجاً موسَّعاً؛ فيجمع طرقه، ويُنبِّه على اختلاف الأسانيد والألفاظ.

٣. ينقل كلام من سبقه من الأئمة، ويُناقش ويتعقَّب في بعض المواضع.

وهذا نموذج من الكتاب^(٢):

٤٧ - حديث: قره، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «طهورُ الإناء إذا ولغ فيه الهرُّ أن يُغسلَ مرةً أو مرتين» قال ابن رشد: وقره ثقةٌ عند أهل الحديث. قلت: رواه الطحاوي في «معاني الآثار»، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، كلهم من رواية أبي عاصم، عن قره بن خالد، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «طهورُ الإناء إذا ولغ الكلب أن يُغسلَ سبعَ مرَّاتٍ، الأولى بالتراب، والهرة مرةً أو مرتين». قره يشكُّ، قال أبو بكر النيسابوري، شيخ الدارقطني: كذا رواه أبو عاصم مرفوعاً، ورواه غيره عن قره ولوغ الكلب مرفوعاً، ولوغ الهرة موقوفاً. قلت: والذي فصل ذلك، علي بن نصر الجهضمي، كما ذكره الحاكم فقال: (وقد شفى علي بن نصر الجهضمي، عن قره في بيان هذه اللفظة).

(١) انظر: الأعلام للزركلي (١/٢٥٣)، وتشنيف الأسماع، لمحمود سعيد ممدوح (٧١-٧٨).

(٢) الهداية في تخريج أحاديث البداية (١/٢٨٢-٢٨٥).

ثم أخرج من طريقه عن قره، فذكر الحديث مرفوعاً إلى قوله: «أولاهن بالتراب»، ثم ذكر أبو هريرة الهَرَّ، لا أدري قال مرة أو مرتين، قال نصر بن علي: وجدته في كتاب أبي في موضع آخر، عن قره، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة في الكلب مسنداً، وفي الهرة موقوفاً.

وقال البيهقي: (ورواه محمد بن إسحاق بن خزيمة، عن بكار بن قتيبة، عن أبي عاصم، والهرة مثل ذلك، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة، إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب. وقد رواه علي بن نصر الجهضمي، عن قره، فبينه بياناً شافياً).

ثم أخرجه كما سبق، عن الحاكم، ثم قال: (ورواه مسلم بن إبراهيم، عن قره موقوفاً في الهرة). وأخرج هو والدارقطني، والحاكم، كلهم من حديث مسلم بن إبراهيم، ثنا قره، ثنا محمد بن سيرين، عن أبي هريرة «في الهَرِّ يَلْغُ في الإناء: يُغْسَلُ مرة أو مرتين».

قلت: وقد رواه معتمر بن سليمان، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. واختلف عليه فيه أيضاً في رفعه ووقفه؛ فرواه الترمذي عن سوار بن عبد الله، ثنا المعتمر به مرفوعاً: «يُغْسَلُ الإناءُ إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات، أولاهنَّ - أو أخراهنَّ - بالتراب، وإذا ولغت فيه الهرة غُسِلَ مرة». قال الترمذي: (حديث حسن صحيح .. وقد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ لم يذكر فيه الهرة).

ورواه أبو داود عن مسدد، حدثنا المعتمر بن سليمان به، فلم يرفعه، وزاد: «إذا ولغ الهَرُّ غُسِلَ مرة».

والحاصل: أنه اختلف على رواية هذا الحديث في رفع ذكر الهرة ووقفه، والصحيح الذي رواه الأكثرون الوقف في ذكر الهرة، والرفع في ذكر الكلب. وفصله علي بن نصر الجهضمي، وقد أطل في بيان ذلك البيهقي في «السنن» و«المعرفة»، ثم قال: (وقد روي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ما هو حجة عليه في فتياه في الهرة إن صحَّ ذلك، وإلا فهو محجوج بما تقدم من حديث أبي قتادة، وعائشة، عن النبي ﷺ).

وقال الحاكم بعد رواية مسلم بن إبراهيم، عن قره موقوفاً في الهرة: (فقد ثبت الرجوع في حكم الشريعة إلى حديث مالك بن أنس في طهارة الهرة).

وقال النووي في «شرح المذهب»: (ذكرُ الهرة ليس من كلام النبي ﷺ، بل هو مُدْرَج في الحديث، من كلام أبي هريرة موقوفاً عليه، كذا قاله الحفاظ. وقد نقل البيهقي وغيره ذلك، ونقلوا دلائله وكلامَ الحفاظ فيه... قال البيهقي: وزعم الطحاوي أنَّ حديث أبي هريرة صحيح، ولم يعلم أنَّ الثقة من أصحابه ميَّزه من الحديث، وجعله من قول أبي هريرة).

* المذهب الشافعي:

❖ التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، المشهور بـ(التلخيص الحبير):

أ. المؤلف: الحافظ ابن حجر، وقد تقدمت ترجمته.

ب. موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

موضوعه: تلخيص كتاب «البدر المنير» لابن الملقن.

وأبان المؤلف عن سبب تأليفه، فقال في المقدمة: أطاله بال تكرار، فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيت له لخصه في مجلد لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبهاته. فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصده.

ب. منهج الكتاب:

١. حذف مقدمة ابن الملقن طلباً للاختصار، وقام بتلخيص «البدر المنير» في ثلث حجمه، مع المحافظة على مقاصد الكتاب.

٢. حذف أسماء مصادر الأحاديث، وأسماء مصادر أقوال الأئمة التي ذكرها ابن الملقن، واكتفى بذكر أسماء أصحاب هذه المصادر، وحذف الأسانيد، واكتفى بذكر الصحابي، أو طرف الإسناد الأعلى، وحذف أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة، ولخص ذلك بعبارات موجزة، كقوله: (ضعيف)، أو (متروك).

٣. أضاف ما فات ابن الملقن من الزوائد في الأحاديث والفوائد في التخريج، وقد تتبع هذه الزيادات والفوائد من الكتب الشهيرة في التخريج، وخاصة «نصب الراية».

٤. لخص كلام ابن الملقن في شرح الغريب، وبيان اختلاف الألفاظ، ونحو ذلك.

ج. مزايا الكتاب:

امتاز هذا الكتاب بمزايا كثيرة، من أهمها:

١. امتاز هذا التلخيص بحسن الترتيب، وجودة الصناعة الحديثية، مع ما عُرف به الحافظ من دقة وتحريير، وحسن عرض.

٢. تعقبات الحافظ ابن حجر لابن الملقن، ولغيره من العلماء.

٣- تخريج الأحاديث والآثار التي استغربها ابن الملقن ولم يقف عليها.

وهذا نموذج من الكتاب^(١):

(١) التلخيص الحبير (١/ ٩٩-١٠٠).

[باب السواك]

٦٣ - (١) - حديث «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب» هذا الحديث علّقه البخاري بلا إسناد، ووصله النسائي، وأحمد، وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق، سمعت أبي، سمعت عائشة بهذا. قال ابن حبان: أبو عتيق هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر.

قلت: هو كما قال، لكن الحديث إنما هو من رواية ابنه عبد الله عنه، فإنَّ صاحب الحديث هو عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، نسب في السياق إلى جده، وكلام ابن حبان يوهم أنه من رواية أبي عتيق نفسه، وليس كذلك، وقد أوضحه المعمرى في «اليوم والليلة»، ويؤيده رواية أحمد بن حنبل، عن عبدة بن سليمان، عن ابن إسحاق، حدثني عبد الله بن محمد، سمعت عائشة به، ورواه الشافعي عن ابن عيينة، عن ابن إسحاق، عن ابن أبي عتيق، عن عائشة، ورواه الحميدي عن ابن عيينة، ثنا محمد بن إسحاق، وقيل: إنه رواه عن ابن إسحاق بواسطة مسعر، حكاه البيهقي عن رواية ابن أبي عمر، عن سفيان، لكنَّ الذي في مسند ابن أبي عمر ليس فيه (مسعر) فيحتمل أن يكون عنده على الوجهين، وروي من طريق ابن أبي عتيق، عن القاسم، عن عائشة، وقال الدارقطني في العلل: الصحيح أنَّ ابن أبي عتيق سمعه من عائشة، ورواه ابن خزيمة من طريق عبيد بن عمير، عن عائشة، وجزم الشيخ تقي الدين في «الإمام»: أن الحاكم أورده في «المستدرک»، ومراده بالطريق الأولى لا بهذه الطريق، وإن كان سياقه قد يوهم خلاف ذلك، ورواه أحمد من طريق حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، وقال أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني: هو خطأ، والصواب عن عائشة، وفي الباب عن أبي هريرة، رواه ابن حبان بلفظ: «عليكم بالسَّواك، فإنه مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» أخرجه من طريق حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري عنه، والمحفوظ عن حماد بغير هذا الإسناد، من حديث أبي بكر كما تقدم، والمحفوظ عن عبيد الله بن عمر بهذا الإسناد بلفظ: «لولا أنَّ أشق» رواه النسائي، وابن حبان، وعن ابن عمر، رواه أحمد، وفي سننه ابن لهيعة، وعن أنس، رواه أبو نعيم، وفيه يزيد الرقاشي، وهو ضعيف جدا، وعن أبي أمامة، رواه ابن ماجه، وفيه عثمان بن أبي العاتكة، وهو متروك. وأخرجه الطبراني من وجهين آخرين ضعيفين أيضًا، عن أبي أمامة، ورواه أيضًا من طرق ضعيفة، عن ابن عباس أيضا بزيادة: «مَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ».

* المذهب الحنبلي:

❖ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق:

أ. المؤلف: هو الحافظ شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي. ولد سنة (٧٠٤هـ)، وتوفي سنة (٧٤٤هـ)^(١).

ب. منهج المؤلف في الكتاب:

١. قدّم المؤلف لكتابه بمقدمة موجزةً أبانَ فيها عن منهجه وطريقة عمله.
٢. ينقل المسائل والأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في «التحقيق» محذوفة الأسانيد - في الغالب -، ثم يُتبعها بزيادات مفيدة؛ فيذكر من روى الحديث أو صحّحه أو ضعّفه، ويذكر بعضَ عللِ الأحاديث، ويُنبّه على أحوال رجالٍ سكت عنهم المؤلف، ورجالٍ تكلمَ فيهم وهم محتجّ بهم، ورجالٍ وثّقهم في موضع وضعّفهم في موضع آخر، وغير ذلك من الزيادات المفيدة، وكل ذلك على سبيل الاختصار والإيجاز في الغالب.
- ٣- يُميّز زياداته على ابن الجوزي بأن يكتب في أولها: حرف «ز» باللون الأحمر، وفي آخرها دائرة (○) بالأحمر أيضًا.

ج. مزايا الكتاب:

امتاز هذا الكتاب بمزايا كثيرة، من أهمها:

١. ما عُرِف به ابن عبد الهادي من الدقّة والتحرير، والإنصاف، والبعد عن التعصّب.
 ٢. ما في هذا الكتاب من النُّقول العزيزة عن الأئمة، كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وما فيه من تعقُّباتٍ لأوهام من سبقه من العلماء.
- وهذا نموذج من الكتاب^(٢):

(١) المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٢/ ٣٦٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١٤١).

(٢) تنقيح التحقيق (٣/ ٢٣٤ - ٢٣٧).

١٧٤٩ - الحديث الثالث: قال أحمد: وحدثنا حجاج، ثنا ليث قال: حدثني بكير، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب قال: هششت يوماً فقبَلْتُ وأنا صائم، فأتيتُ النبي ﷺ، فقلت: صنعتُ اليومَ أمراً عظيماً! قبَلْتُ وأنا صائم! فقال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ لو تَمَضَّمَصْتَ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟». قلت: لا بأس. فقال رسول الله ﷺ: «فَفِيمَ؟». قال المؤلف: ليث ضعيف.

ز: كذا قال! وهو وهم ظاهر، فإنَّ ليثاً هذا هو ابن سعد الإمام، وليس بابن أبي سليم المُتَكَلِّم فيه.

قال شيخنا الإمام العلامة أبو العباس: ليث هذا هو: الليث بن سعد الإمام الجليل، لا يُخْتَلَفُ في فضله ونُبُلِهِ وثِقَتِهِ وفقْهِهِ اثنان! توهم المؤلفُ رحمه الله أنه ليثُ بنُ أبي سليم، وذاك مع حفظه قد ضَعُفَ، وليس طبقة ليث بن سعد طبقة ابن أبي سليم؛ فإنَّ ابنَ أبي سليم يروي عن عطاء ومجاهد وكبار التابعين.

وأحمد لا يروي عن واحد عنه، وإنما يروي عن اثنين، والرواة عنه مثل: سفيان وشعبة. وبكير - محدث الليث - هو: بكير بن عبد الله بن الأشج، رجلٌ مصريٌّ من بلد الليث بن سعد، لا يروي عنه الليث بن أبي سليم أبداً، ولا يمكن ذاك.

وإنما أُتِيَ المصنّفُ رحمه الله من حيث قيل: (ليث) - بحذف اللام -، وفي الغالب إنما تسقطان في ابن أبي سليم، وتثبتان في ابن سعد، وما ذاك بضربة لازبٍ، فإنَّ حذفها في ابن سعد كثير في «المسند». انتهى كلام شيخنا رحمه الله.

وقد روى هذا الحديث أيضاً: عبد بن حميد في «مسنده» عن أبي الوليد، عن ليث. ورواه أبو داود، عن أحمد بن يونس، وعيسى بن حماد، عن الليث. ورواه النسائي، عن قتيبة، عن ليث. وقال: هذا حديث منكر، وبُكِرَ مأمونٌ، وعبد الملك بن سعيد روى عنه غير واحدٍ، ولا ندري ممن هذا؟! ورواه أبو حاتم ابن حبان البُستي، عن الفضل بن الحباب الجُمحي، عن أبي الوليد، عن ليث.

ورواه الهيثم بن كليب الشاشي من رواية شُبابَة، عن الليث.

ورواه البيهقي من رواية يحيى بن بكير، عن الليث.

ورواه الحاكم في «المستدرک» وقال: على شرط الشيخين.

وليس كلما قال، فإنَّ عبدَ الملك بن سعيد بن سويد انفرد به مسلم، لكن هو صدوق.

وقد ضَعُفَ الإمام أحمد بن حنبل هذا الحديث، وقال: هذا ريحٌ، ليس من هذا شيءٌ.

وإنما ضَعُفَ الإمام أحمدُ هذا الحديثَ وأنكره النسائيُّ مع أنَّ رواته صادقون، لأنَّ الثابتَ عن عمر خلافة:

١٧٥٠ - فروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب: أنَّ عمرَ بن الخطاب كان يَنْهى عن القبلة للصائم، فقليل له: إن رسول الله ﷺ كان يُقبِّلُ وهو صائم. فقال: «من ذا له من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ؟!». وقد حمل أبو عمر ابن عبد البر قولَ عمر هذا على التنزيه، فقال: لا أرى معنى حديث ابن المسيب في هذا الباب عن عمر إلا تنزُّهًا واحتياطًا منه، لأنه قد روي فيه عن عمر حديثٌ مرفوع، ولا يجوز أن يكون عند عمر حديثٌ ويخالفه إلى غيره. ثم ذكر حديثَ الليث، عن بكير **O**.